

Document: EB 2017/120/R.26
Agenda: 21
Date: 28 March 2017
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تحديث بشأن تصميم صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي
الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

William Skinner

مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Adolfo Brizzi

مدير
مكتب نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: +39 06 5459 2450
البريد الإلكتروني: a.brizzi@ifad.org

Michael Hamp

الأخصائي التقني المسؤول، الخدمات المالية الريفية
الشمولية
شعبة السياسات والمشورة التقنية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2807
البريد الإلكتروني: m.hamp@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة العشرون بعد المائة
روما، 10-11 أبريل/نيسان 2017

للعلم

تحديث بشأن تصميم صندوق لتمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصندوق

أولاً- مقدمة

- 1- يتبوأ الصندوق مركزاً رئيسياً للمساعدة في التغلب على التحديات التي لا يزال أصحاب الحيازات الصغيرة يواجهونها. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، اكتسب الصندوق الثقة والاحترام بين حكومات أعضائه، ومجموعات المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشروعات الصغيرة، من خلال تقديم أكثر من 17.5 مليار دولار أمريكي من التمويل العام للتنمية الريفية في 123 بلداً حول العالم، ووصل إلى حوالي 130 مليون شخص، وأفاد 125 000 من منظمات المنتجين.
- 2- ويشتمل ما يقرب من 75 في المائة من المتوسط السنوي لاستثمارات الصندوق الجديدة البالغة مليار دولار أمريكي حالياً على مكون بشأن تنمية سلسلة القيمة، والتي تستخدم التمويل العام لإتاحة فرص أعمال مجدية لصغار المنتجين. ومن خلال توفير حلول مبتكرة للشمول المالي والوصول إلى الأسواق، والاستثمار في البنية التحتية الأساسية وتنظيم المزارعين، يساعد الصندوق على إعداد نظام بيئي يسمح للمؤسسات والمنظمات الأخرى بالمشاركة في الاستثمار والاستفادة من خبرته وعلاقاته مع الحكومات والمؤسسات المحلية.
- 3- وعلى الرغم من ذلك، فإن العمل من خلال القروض السيادية للحكومات فقط يحد من قدرة الصندوق على تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتوفير فرص جديدة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق. وبدأت الجهات الفاعلة المماثلة الأخرى في الصناعة بشكل متزايد في نشر هياكل مالية مخلوطة تتضمن مصادر عامة وخاصة لرأس المال لإشراك القطاع الخاص بشكل فعال. ويهتم الصندوق بشكل مماثل في استكشاف حلول مالية مبتكرة لتشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويسعى إلى الاستفادة بشكل متزايد من خبرة القطاع الخاص وإشراكه. ولذا يعتزم الصندوق إنشاء مرفق جديد لتعزيز التمويل التجاري لتنمية سلاسل القيمة والاستفادة من حافظته كألية لتخفيف المخاطر، لإطلاق عنان استثمارات القطاع الخاص المسؤولة التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لأصحاب الحيازات الصغيرة.
- 4- وعلى الرغم من زيادة استثمارات حصص الملكية الخاصة في الأعمال الزراعية في الأسواق الناشئة (انظر الملحق)، يبقى المستثمرون حذرين بشكل عام من القطاع بسبب المخاطر المتعددة والتكلفة العالية لخدمة الاستثمارات، وخاصة بالنسبة للأعمال الزراعية الصغيرة ومنظمات المزارعين (مثل القروض التي تقل عن 500 000 دولار أمريكي). ونتيجة لذلك، يميل العديد من المستثمرين إلى تفضيل الأعمال الزراعية الأكبر حجماً أو الأكثر نضوجاً.
- 5- وعلى هذه الخلفية، يتمتع الصندوق بميزة نسبية في هذا المجال ناجمة عن مجموعة متنوعة من العوامل. أولاً، تمتلك الوكالة ذخيرة استثنائية من قدرات التنمية النابعة من حافظتها العالمية، وحضور الميل الأخير والخبرة القطرية/القطاعية كوسيلة لتخفيف مخاطر الاستثمارات الخاصة. وثانياً، لدى الصندوق خبرة مالية واسعة تمتد على مجموعة من جوانب جمع الأموال وإدارة الصناديق. كما أن لديه خبرة بشأن هيكل

الصناديق ووضع برامج المساعدة التقنية، بما في ذلك صندوق الزراعة الأفريقي ومرفق المساعدة التقنية، وصندوق الاستثمار لتحقيق العائدات في أوغندا (حصص الملكية). وأخيراً، يمتلك الصندوق قوة حشد كبيرة وسمعة طيبة تتيحان جمع الحكومات والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والشركاء في الصناعة معاً لدعم مبادرات الزراعة متعددة أصحاب المصلحة.

ثانياً - بيئة تشغيلية

6- يتعزم الصندوق استحداث صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية. وسيتم ذلك في بيئة تشغيل تتكون من ثلاث ركائز ستدعم بصورة مشتركة سلاسل القيمة الزراعية وتطبق آليات تخفيف المخاطر، لخفض مخاطر الاستثمارات وتشجيع مشاركة القطاع الخاص (انظر الشكل 1).

الشكل 1



الركيزة 1

7- تتيح حافظة مشروعات الصندوق القائمة سوقاً منظمة من المنتجين وخبرة قطاعية لخفض تكاليف المعاملات وتيسير وضع حافظة من الاستثمارات في منظمات المزارعين والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة. وهذا العمل البرنامجي، الذي يستند إلى الإقراض السيادي، سيحدد فرص الاستثمار المحتملة للمساعدة في تطوير ذخيرة استثمارات لصندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تنشأ فرص إضافية للاستثمار من أنشطة أخرى، مثل عمل الصندوق لتعزيز الاستثمار المنتج لتحويلات المغتربين، الذي سيسهم بدوره في استحداث أعمال جديدة.

8- كما ستساعد حافظة الصندوق في تهيئة بيئة منخفضة المخاطر لاستثمارات صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق نشر نظم مالية ريفية شاملة للجميع، ومعالجة إخفاقات السوق حيث تحول المخاطر العالية وتكاليف المعاملات المرتبطة بالعمل مع صغار المنتجين دون إقامة الشركات الخاصة لعلاقات أعمال قائمة على السوق مع أصحاب الحيازات الصغيرة. وتشمل هذه الأدوات:

- آلية الشراكات بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. يستخدم الصندوق الأموال العامة لحشد الاستثمارات الخاصة لتمويل خطط الأعمال التي تقدمها بشكل مشترك شركات القطاع الخاص ومنظمات المزارعين، والتي لن يمولها بخلاف ذلك القطاع الخاص.

- **الأدوات المالية.** يقدم الصندوق من خلال مشروعاته عددا من الأدوات المالية، بما في ذلك خطوط الائتمان، وضمانات القروض، والمنح المقابلة، والتخزين والتأمين الزراعي، والتي تعمل على تعزيز الشمول المالي وخفض المخاطر الكامنة في تطوير حلول استثمارية مبتكرة. كما يستضيف الصندوق ثلاث أدوات لإدارة المخاطر: منصة إدارة المخاطر الزراعية، ومرفق تمويل التحويلات ومرفق إدارة المخاطر المناخية.
- **المنصة المتنقلة لمعلومات العملاء.** يقوم الصندوق بإنشاء منصة متنقلة من شأنها أن تجمع معلومات من مجموعة من منظمات المنتجين في حافظته. وستتاح البيانات بعد ذلك لتيسير الوصول إلى الأسواق من خلال "التوفيق" وشركات الأعمال مع المستثمرين المحتملين، وخفض تكلفة معاملات ممارسة الأعمال، والاستفادة من "الميل الأخير" لقدرة الصندوق الاستثمارية.

الركيزة 2

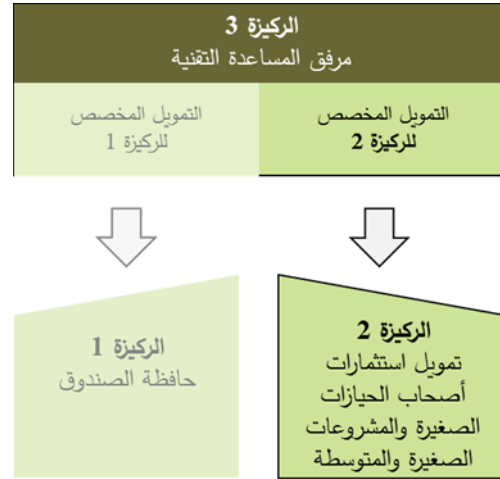
9- سوف يحشد هيكل صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة خليطا من رأس المال بشروط تجارية وتيسيرية لتمويل الاستثمارات التي تحقق أقصى أثر على صغار المزارعين في البلدان النامية، وتحد المخاطر وتظل جذابة للمستثمرين من القطاعين الخاص والعام. ويهدف صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير تمويل معظمه بالديون في حدود 25 000-500 000 دولار أمريكي - وإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مباشرة ومن خلال وسطاء ماليين لمنظمات المنتجين الريفيين الأكبر والأكثر تنظيما. وسوف يمول هذا الصندوق رأس المال العامل لإدارة العمليات الزراعية، وتقديم قروض مشروطة، وتجديد المزارع، والزراعات، وتقنيات الري، وإصدار الشهادات، والتكنولوجيا الجديدة، ومعدات التجهيز، والتحويل، أو للتكيف مع المناخ. وسيسعى صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية المطاف إلى الاستثمارات في حصص الملكية وشبه حصص الملكية، ربما إلى جانب آليات الضمان والتأمين، بما في ذلك من خلال الشركاء الآخرين.

الركيزة 3

10- مرفق المساعدة التقنية - لتيسير ومصاحبة مبادرات الأعمال في صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سيقوم الصندوق بإنشاء وإدارة مرفق للمساعدة التقنية لتقديم خدمات استشارية إلى منظمات المزارعين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يسمح لها بالحصول على فرص جديدة للشركات وتنمية الأعمال. ومن المتوقع أن يشمل المرفق مساعدة تقنية سابقة للاستثمار ستقدم بالتوازي مع عملية العناية الواجبة في صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك بعد مرحلة الاستثمار، حيث سيركز صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومرفق المساعدة التقنية على زيادة الأثر ومراقبة الأداء. وسيسعى مرفق المساعدة التقنية إلى حشد التمويل بالمنح وإرساء شركات مع مؤسسات مثل وكالات الأمم المتحدة، والشركات الاستشارية، والوكالات التقنية المتخصصة، لتقديم دعم لعمليات صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القطاع الخاص في

إطار الركيزة 1 والركيزة 2 (انظر الشكل 2). وسوف يشمل الهيكل الإداري للمرفق تمثيلاً من الركيزتين لتوجيه الأنشطة، ولكن سيكون منفصلاً رسمياً عنهما.

الشكل 2



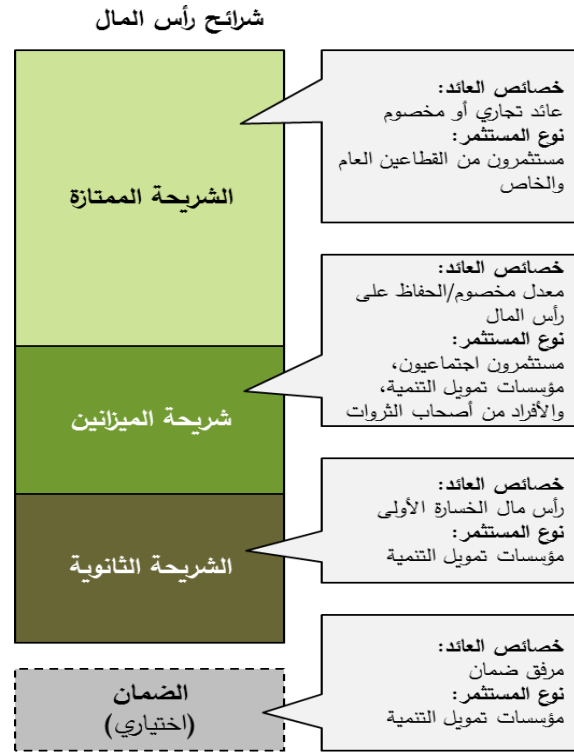
ثالثاً - نافذة صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- 11- استراتيجية الاستثمار: ستتم هيكلة صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بطريقة تتيح له تحقيق أقصى قدر من الكفاءة المالية والأثر المالي للصندوق. وسوف تستند استراتيجية الاستثمار إلى معرفة الصندوق وخبرته القطرية فيما يتعلق بسلاسل القيمة الزراعية المحلية، لتحديد الثغرات الحرجة في التمويل المطلوبة لزيادة الإنتاجية على امتداد سلسلة الإمداد.
- 12- وسوف تشمل الاستثمارات التي تتم من خلال الوساطة المالية على مبادرات تمويل مشترك مع المؤسسات المحلية المختارة التي تكون قادرة على تقديم قرض مشتق منخفض القيمة في حدود 25 000-250 000 دولار أمريكي باستخدام الذخيرة التي يتم تطويرها من خلال عمل الصندوق القائم بشأن المشروعات. وفي المقابل، سوف تشمل الاستثمارات المباشرة في معظمها على تمويل بالديون في حدود 100 000-500 000 دولار أمريكي يقدم مباشرة إلى منظمات المزارعين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لرأس المال العامل والقروض المشروطة. وسوف ينظر صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إدراج خيارات الديون القابلة للتحويل، فضلاً عن توفير الاستثمارات في حصص الملكية وشبه حصص الملكية للجهات النظرية التي لديها سجل حافل من خلال التمويل بالديون. وستوفر الديون وحصص الملكية قناة تمويل بأسعار معقولة لمنظمات المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملتزمة بالاستدامة البيئية، والتكيف مع المناخ والممارسات الاجتماعية وفقاً لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق.
- 13- الهيكل المالي: سيتم إطلاق الصندوق باستثمارات أولية مشتركة قدرها 50 مليون دولار أمريكي، مع استهداف عدد محدود من البلدان (حوالي خمسة) بالعملة الصعبة والعملة المحلية. وسوف يتم اختيار هؤلاء المستفيدين الأوائل من بين البلدان المتلقية، حيث ينفذ الصندوق برامج بالفعل، بموجب معايير يتم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة. وسيتم تنفيذ استراتيجيات التخفيف من مخاطر العملة، ربما في شكل احتياطي للخسارة الأولى مخصص لاستيعاب خسائر مخاطر العملة أو لتغطية تكاليف التحوط. وسيزيد كل من

مجموع الأصول والتركيز القطري بشكل كبير وسيتوسع على مدى عمر الصندوق، وصولاً إلى ما بين 100 و150 مليون دولار أمريكي وحوالي 15 بلداً خلال السنوات الخمس الأولى، وسيتم عند هذه النقطة تنفيذ استراتيجية نشطة لتوزيع العملات.

14- وإلى حين الانتهاء من التحليل القانوني، فإن فرضية العمل هي أن التمويل الخاص بصندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة سيتم الحصول عليه من موارد غير متجددة (أموال تكميلية). وسيتم حشد الجزء الأكبر من التمويل في شكل رأس مال مخلوط من المستثمرين الذين يهتمون بالأثر (أي الممولون من القطاع الخاص، والأفراد من أصحاب الثروات، ومؤسسات تمويل التنمية، وغيرها). وسوف يتم رصد الاستثمارات من خلال ثلاث مجموعات من الشرائح بخصائص مختلفة للعائد، بما في ذلك الشريحة الممتازة (عائدات تجارية أو مضمومة)، وشريحة الميزانين (المحافظة على رأس المال) والشريحة الثانوية (الخسارة الأولى). كما يجري النظر في مرفق ضمان من المرجح تمويله من قبل شريك من مؤسسات تمويل التنمية لزيادة خفض المخاطر عن طريق استيعاب الخسائر أو العمل كضمان (انظر الشكل 3).

الشكل 3



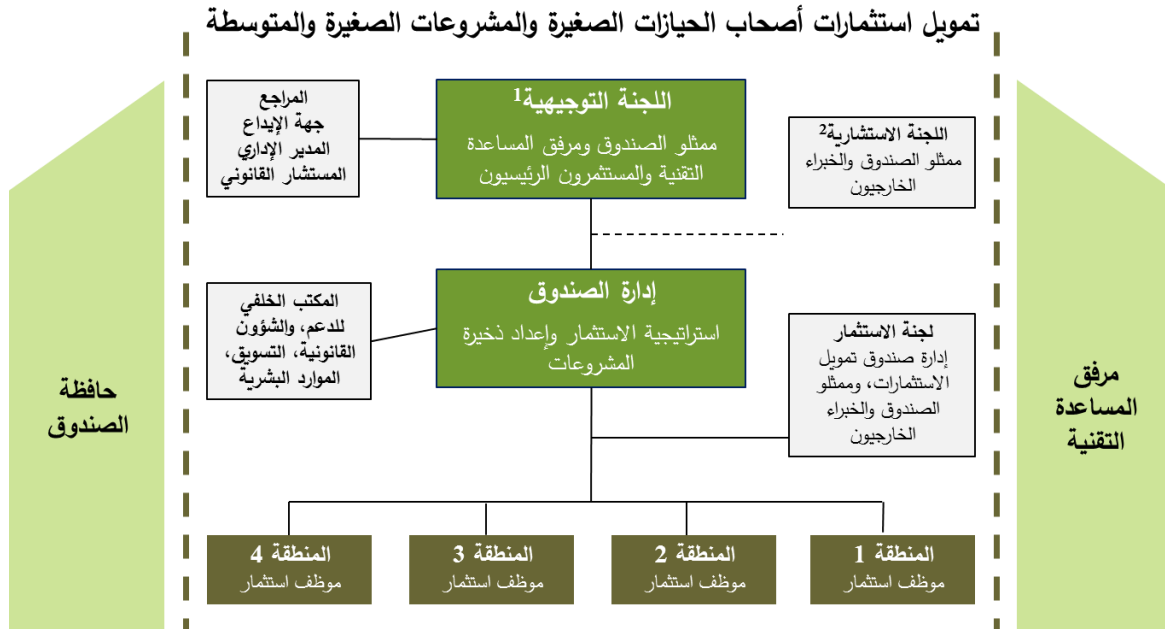
15- **التسيير والتوظيف:** من المتوقع أن يعمل صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ككيان قانوني مستقل يتمتع باستقلالية فعلية - أي يُنفذ عملياته، ولديه قائمة موازنة وهيكل تسيير خاص به - وسيظل في الوقت نفسه متوائماً مع عمل مشروعات الصندوق (انظر الشكل 4). وتحقيقاً لهذه الغاية، من المرجح أن يكون لصندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هيئته الرئاسية في شكل لجنة توجيهية، تضم ممثلين عن أصحاب المصلحة الرئيسيين والصندوق وكبار المستثمرين (مؤسسات تمويل التنمية، والمؤسسات،

والمؤسسات الحكومية والكيانات التجارية). وبوصفها الهيئة الرئاسية النهائية لصندوق تمويل الاستثمارات، فإن اللجنة التوجيهية ستضمن الامتثال القانوني والضريبي، وتوفر توجيهها للرسالة والرؤية، وتجمع الأموال، وتعمل بمثابة سفيرة للمجتمع أوسع من الجهات الفاعلة في مجال التنمية الزراعية.

16- وستقدم خبرة إضافية من خلال اللجنة الاستشارية، التي ستتألف من أفراد مختارين سيساهمون بمعرفة ومهارات فريدة للنهوض بتلك التي لدى اللجنة التوجيهية، ولا سيما في المجالات ذات الصلة بالأنشطة الاستثمارية للصندوق وأهدافه.

17- وفيما يتعلق بالإدارة اليومية، من المتوقع إطلاق صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بفريق بسيط ولكن صاحب خبرة لإدارة الصندوق يعينه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيكون من النقاط الأساسية لهذه العملية اختيار مدير للصندوق مكلف بتحديد استراتيجية الاستثمار في الصندوق والإشراف عليها، وضمان موائمتها مع أهداف اللجنة التوجيهية، وتنفيذ استراتيجية سليمة لإدارة المخاطر. وسيضطلع بالعملية الاستثمارية في البلاد من قبل موظفي الاستثمار أصحاب الخبرة في القطاع الزراعي والمعنيين في المكاتب الإقليمية للصندوق، حيث سيكونون أكثر قدرة على الاستفادة من عمل مشروعات الصندوق وخبرة موظفيه.

الشكل 4



سيعمل موظفو صندوق تمويل الاستثمارات في نفس موقع موظفي الصندوق المعنيين بالمشروع لدعم إعداد ذخيرة المشروعات

(1) توفر اللجنة التوجيهية الدعم والإرشاد وتشرف على التقدم المحرز

(2) تتألف اللجنة الاستشارية من خبراء في المجال يشاركون بمعارفهم ومهاراتهم لاستكمال المعارف والمهارات المتاحة في اللجنة التوجيهية

18- **التكلفة وإدارة المخاطر.** يمكن أن يقيد مستوى المخاطر المشمولة العائدات الموجبة المحتملة، وخاصة على الاستثمارات الصغيرة. وإدارة هذه المخاطر، سوف يحتاج صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى جذب تمويل بشروط تيسيرية، وإعطاء الأولوية للأثر مقابل

الحصول على خصم على العائدات المالية، وتوفير في الوقت نفسه تسهيلات لتخفيف المخاطر لاستيعاب خسائر الائتمان والعملية المحتملة في شكل ضمانات مخصصة للخسارة الأولى.

19- وتشتمل المخاطر الأخرى التي سيواجهها صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على: (1) القدرة اللازمة لإدارة الصندوق، لأن الصندوق ليس لديه حالياً موظفين بالمهارات والخبرات اللازمة لإدارة صندوق قطاع خاص. وسيتم التغلب على هذه المشكلة من خلال توظيف فريق صاحب خبرة في مجال إدارة الصناديق؛ (2) بناء الاسم والسمعة، نظراً لأن دخول الصندوق في مجال الاستثمار هذا قد يبدو متعارضاً مع حافظته السيادية في نظر بعض الحكومات الشريكة. ولمعالجة هذه الشواغل المحتملة، فإن صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة سيخضع لعملية بناء الاسم لإرساء ثقافة مؤسسية متميزة مستقلة عن العمل البرنامجي للصندوق، واكتسابه لهويته الخاصة كصندوق معني بالأثر الاجتماعي.

رابعاً - أنشطة تصميم صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإطاره الزمني

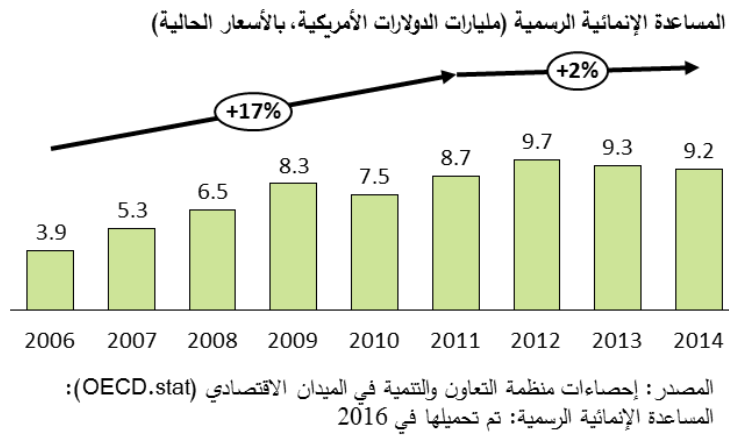
20- لإنشاء صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سيُنفذ الصندوق عدة أنشطة ضمن الإطار الزمني التالي:

- بحلول منتصف عام 2017، سيكون الصندوق قد واصل تحديد الأسواق المحتملة، والذخيرة الأولية، ونهج الرصد والتقييم، والهيكل القانوني وهيكل التسيير ومتطلباتهما، وخيارات التوطين، وتصميم مرفق المساعدة التقنية.
- في سبتمبر/أيلول 2017، يعتزم الصندوق عرض صندوق تمويل استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مجلسه التنفيذي.
- بنهاية عام 2017، سيكون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد عين فريق إدارة الصندوق ووضع نموذجاً مالياً مفصلاً، وسياسة وإجراءات الاستثمار، وإدارة المخاطر، وآليات التحوط بشأن العملة، ومتطلبات الامتثال.

مشهد التمويل في المجال الزراعي - إمدادات التمويل الزراعي

1- يشكل صغار المزارعين البالغ عددهم 500 مليون مزارع في العالم جزءا بالغ الأهمية من النظم الغذائية في البلدان النامية، ومع ذلك فإنه مزارعهم مقيدة عموما بمحدودية الموارد والممارسات دون المثلى التي تؤدي إلى انخفاض العائدات. وفي حين أن 70 في المائة من "مليار القاع" في العالم يعملون في الزراعة¹ في البلدان منخفضة الدخل، فقد ثبت أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة خمس مرات أكثر فعالية في الحد من الفقر من النمو في القطاعات الأخرى. وبخلاف الأمن الغذائي، والتغذية، وسبل العيش، فإن الزراعة جزء مهم من خطة المناخ والحفظ، حيث تشكل 70 في المائة من مسحوبات المياه² في العالم و50 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة³.

الشكل 1

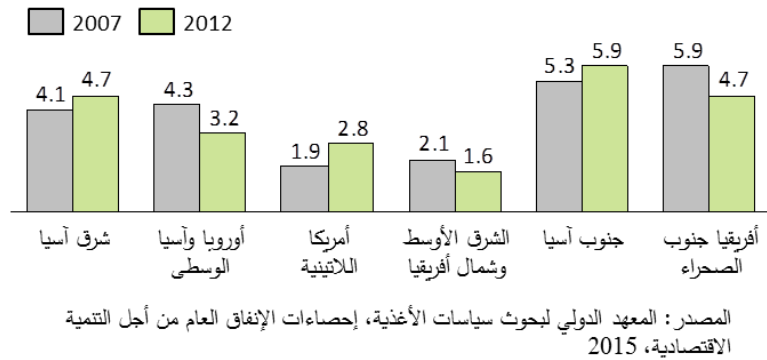


2- ومن حيث الإمدادات، فقد تحول مشهد التمويل الزراعي في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن الاهتمام العام بالقطاع لا يزال ينمو، فقد تلاشت المصادر التقليدية للتمويل في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، لا سيما بالمقارنة مع الزيادة الكبيرة في أعقاب أزمة 2007/2008 الغذائية (انظر

الشكل 1). وفي هذه الأثناء، فإن اتجاهات الإنفاق العام على الزراعة أقل وضوحا، بسبب البيانات القديمة والتقلبات الإقليمية. غير أنه اعتبارا من عام 2012، فإن نسبة الإنفاق العام المخصصة للزراعة تناقصت في أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك في أفريقيا جنوب الصحراء (انظر الشكل 2).

الشكل 2

الإنفاق على الزراعة كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق العام



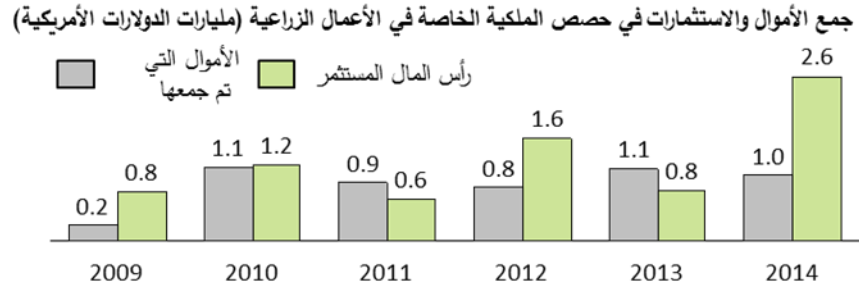
¹ الصندوق، "تقرير الفقر الريفي"، 2011.

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، AQUASTAT.

³ المصدر: GRAIN، يشمل الإنتاج، والتغير في استخدام الأراضي، وإزالة الغابات، والتجهيز، والنقل، والبيع بالتجزئة.

3- وتشير البيانات إلى نمو مطرد في رأس المال المستثمر من خلال حصص الملكية الخاصة في الأعمال الزراعية في الأسواق الناشئة؛ ولكن لا تشكل مثل هذه الاستثمارات إلا نسبة صغيرة من الصناعة (أقل من 2 في المائة)، ويرجع ذلك أساسا إلى أن المستثمرين لا يزالون يشعرون بالقلق من عدم القدرة على التنبؤ بالأسواق وعدم اليقين إزاء العائدات (انظر الشكل 3).

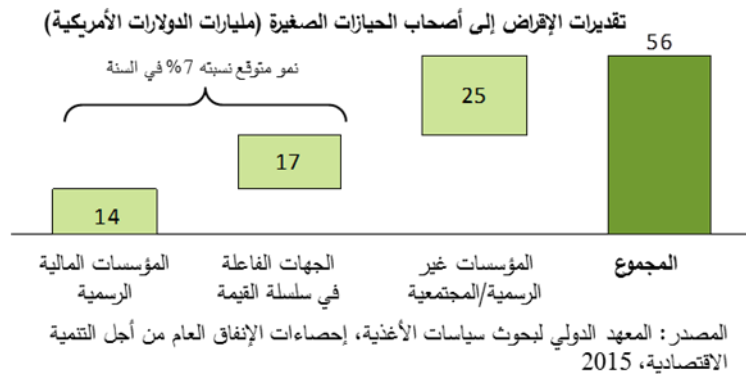
الشكل 3



المصدر: Credit Suisse و CDC و EMPEA و IFC و WWF، "Private Equity and Emerging Markets Agribusiness: Building Value Through Sustainability," 2015

4- وعلى مستوى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، فقد اعتمد جزء كبير من القطاع منذ فترة طويلة على مقدمي الخدمات المالية غير الرسميين والمجتمعيين، والذين يشتملون على جمعيات الادخار والقروض الدوارة، فضلا عن مقرضي النقود المحليين، الذين لا يزالون يؤديون دورا هاما في توفير لأصحاب الحيازات الصغيرة إمكانية الحصول على الائتمان. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة عددا متزايدا من مقدمي الخدمات المالية من مختلف الأنواع يدخلون في هذا المجال، ويستهدفون على وجه التحديد قطاع تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة ويشتملون على فرق زراعية مخصصة. ومن بين مقدمي الخدمات المالية، هناك المؤسسات المالية الرسمية، مثل مؤسسات التمويل الصغير والبنوك التجارية والمستثمرين المؤثرين والمنظمات غير الحكومية، الذين يوفران مجموعة من الخدمات المالية، التي تجمع في بعض الحالات مرافق إضافية مثل المساعدة التقنية. كما يشتملون على الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، التي توفر قروض رأس المال العامل الزراعي للمزارعين التجاريين أصحاب الحيازات الصغيرة كوسيلة لزيادة توافر المنتجات وجعل العملية أكثر موثوقية (انظر الشكل 4).

الشكل 4

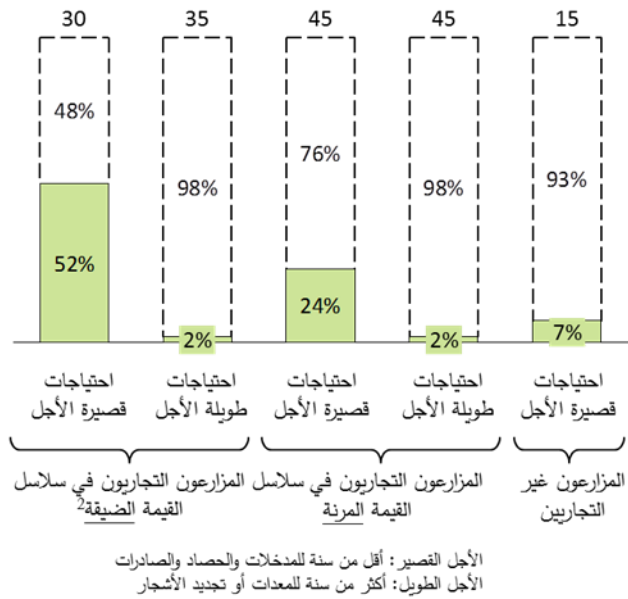


فجوة التمويل في القطاع الزراعي

5- تتجاوز احتياجات التمويل للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب وجنوب شرق آسيا 200 مليار دولار أمريكي، متاح منه أقل من 60 مليار دولار أمريكي (انظر الشكل 5). وعلى الرغم من استمرار دخول جهات فاعلة جديدة، من المتوقع ألا تنمو المؤسسات المالية الرسمية والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة معاً إلا بنسبة 7 في المائة سنوياً حتى عام 2020، وهو ما لن يحقق شيئاً يذكر في سد الفجوة الواسعة القائمة بين الطلب على التمويل من أصحاب الحيازات الصغيرة والمعروض منه. وهذا النقص في توفير الخدمات المالية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يقيد بالفعل قدرتهم على تحسين إنتاجيتهم وسبل عيشهم ومشاركتهم في سلسلة القيمة.

الشكل 5

الفجوة بين احتياجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من التمويل والعرض منه (مليارات الدولارات الأمريكية)
 العرض [■] الفجوة [□]



(1) مبادرة تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة، ومختبر تعلم التمويل الريفي والزراعي، و Dalberg, "Inflection Point: Unlocking growth in the era of farmer finance," 2016

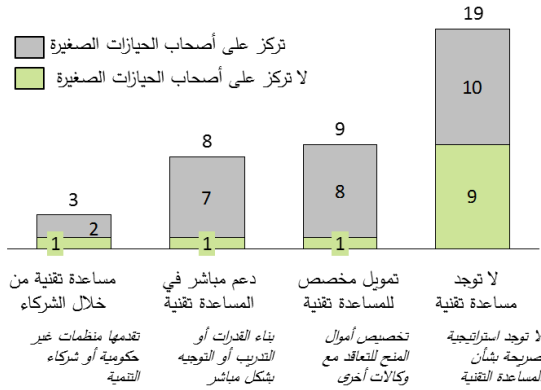
(2) تقسيم أصحاب الحيازات الصغيرة يستند إلى مكتبة التركيز رقم 85 الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقراً، بعنوان تقسيم أسر أصحاب الحيازات الصغيرة

6- وتواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة مشاكل مماثلة. فتطورها مقيد بمجموعة متنوعة من العوامل، مثل محدودية فرص الحصول على الائتمان، ونقص الضمانات، وانخفاض مستويات التكنولوجيا وضعف المهارات الإدارية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، ووجود قوانين ولوائح وقواعد تعيق تطور القطاع، وضعف القدرات المؤسسية. وسيتمتع توليد فرص العمل للشباب الريفي وتوفير بدائل للهجرة على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو بشكل مستدام. ولن يحدث ذلك دون نهج أكثر استباقية لتيسير الحصول على التمويل وتطوير منتجات مالية أفضل يمكن أن تمزج بين مصادر التمويل وتتصدى للمخاطر.

سد الفجوة

الشكل 6

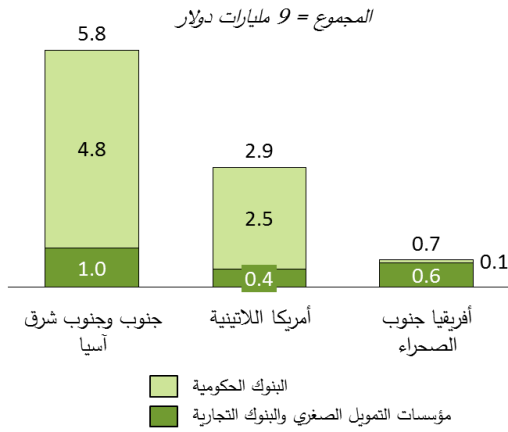
عدد صناديق الاستثمار الزراعية التي تشمل مكون المساعدة التقنية (العدد = 39)



المصدر: قاعدة بيانات مبادرة صندوق تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة، 2016 (غير شاملة)

الشكل 7

تقديرات العرض من تمويل أصحاب الحيازات الصغيرة من البنوك المحلية
مليارات الدولارات الأمريكية



المصدر: ISF, "A roadmap for growth: Positioning local banks for success in smallholder finance," 2013

للغاية، لأنها عادة ما تستخدم رأس مال منخفض التكلفة إلى جانب عمليات بسيطة؛ وقد تشمل إعانات شاملة داخلية من قروض أكبر و/أو دعماً خارجياً من جهات التمويل الخيرية.

9- ويتمثل نهج بديل لتوفير القروض الصغيرة مباشرة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنظمات المزارعين في الأسواق الناشئة في العمل من خلال الوساطة المالية، حيث يستهدف المستثمرون المؤسسات المالية المحلية التي تقدم خدمات بالفعل إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سوق معينة، ويقدمون حلولاً لتوسيع حوافزهم الحالية (انظر الشكل 7). وكثيراً ما تشمل استراتيجيات الوساطة المالية على: (1) أدوات مالية مثل الضمانات أو سعر فائدة مخفض؛ (2) مساعدة تقنية متوائمة لتطوير المنتجات والخبرة الزراعية؛ (3) شراكات لحشد التمويل لخيرية المشروعات ونشرها من خلال علاقات سلسلة القيمة؛ (4) حلول رقمية لخفض تكاليف المعاملات و/أو استخدام أشكال بديلة من البيانات لقياس الجدارة الائتمانية.